

## ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2012

يندرج تحضير مشروع القانون المالي لسنة 2012 في سياق وطني خاص، مطبوع بتناوب ديمقراطي أفرزته صناديق الاقتراع، والذي مكن من تشكيل حكومة جديدة وذلك في إطار انتقال نوعي على المستوى المؤسسي والسياسي أمله الإصلاحات الطموحة التي مست الدستور.

على الصعيد الدولي، تكشف الجغرافية الاقتصادية الجديدة للعالم عن دينامية مزدوجة للنمو. تتسم، من جهة، بعلامات الضعف في البلدان المتقدمة التي تأثرت بشكل كبير من أزمة 2008-2009، حيث تفاقمت الاختلالات المالية، وأصبح النمو الاقتصادي أقل من الإمكانيات المتاحة، واستمرت معدلات البطالة في مستويات مرتفعة. وفي المقابل، تواصل الاقتصادات الصاعدة، خاصة دول "البريكس" (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)<sup>7</sup>، تحقيق معدلات نمو قوية بفضل الطلب الداخلي القوي. ويعزى النمو القوي لهذه البلدان إلى دينامية الأسواق الداخلية، والزيادة المهمة في أعداد الساكنة النشيطة، والتقدم التقني، وتراكم رأس المال، إلى جانب توطيد أسس الاقتصاد الكلي.

وعلى الصعيد الجهوي، تفتح دينامية التغيير آفاقا جديدة للتقدم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكنها تؤدي بالمقابل إلى اضطرابات على الصعيد الاقتصادي تتمثل أساسا في ارتفاع التعويضات عن المخاطر السيادية وتقلب أسعار المواد الأولية. وتحد هذه الوضعية، على المدى القصير، من آفاق النمو بالعديد من دول المنطقة، كما أنها تطرح تحديات كبيرة لما تمليه من مراجعات جذرية لنماذج الحكامة والنمو، بهدف جعلها أكثر شفافية وتشاركية، وكذا أكثر شمولية وإنصافا على الصعيد الاجتماعي. وينتظر أن يتيح هذا التحول الكبير في المحيط الجهوي للمغرب فرصا جديدة لتعزيز وتنويع القدرات الإنتاجية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي التي يطمح إلى تحقيقها بلدنا في محيطه الأورومتوسطي.

<sup>7</sup> تغطي بلدان البريكس (B R I C S) أكثر من ربع مساحة الأراضي في العالم، وتمثل نحو 40% من سكان العالم وما يقرب من 20% من الناتج الإجمالي العالمي.

يحاول التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2012 مساءلة التطورات التي تمس المحيط الدولي والجهوي والتي تمثل تحديا جديدا أمام الاقتصاد الوطني، وذلك سعيا لفهم منطقتها وكشف أهم معالمها وكذا إبراز الفرص المتاحة في ظلها. كما يسعى من جهة، إلى تحليل أسس النموذج التنموي المغربي من حيث القدرة والمؤهلات والقابلية على الصمود، عبر استحضار البعدين الزمني والترابي، ومن جهة أخرى، إلى تحليل الاستراتيجيات القطاعية في ظل تنمية بشرية أكثر شمولية. كما يحاول التقرير دراسة إشكالات المالية العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الحالي المطبوع بالإكراهات التي تؤثر على إمكانيات تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد.

## المغرب في محيطه الدولي والجهوي

يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة بطيئة تمشيا مع نمو التجارة العالمية، حيث سيظل النمو غير متوازنا، منخفضا في البلدان المتقدمة وقويا في البلدان الناشئة. فقد تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال سنة 2011 مسجلا 3,8% مقابل 5,2% سنة 2010، ومن المتوقع أن يصل لمستوى 3,3% سنة 2012. غير أن وتيرة النمو تبقى متباينة حسب الدول والمناطق. وهكذا، سيظل النمو الاقتصادي بطيئا في البلدان المتقدمة، مع خطر دخول بعض الدول الأوروبية في أزمة. وبالتالي، فقد تدهورت التوقعات الاقتصادية لمنطقة الأورو خلال الفترة الأخيرة نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية وأثارها على الثقة الاقتصادية. ومن المرتقب، حسب توقعات صندوق النقد الدولي<sup>2</sup>، أن يتراجع الناتج الداخلي للمنطقة بحوالي 0,5% سنة 2012 مقابل نمو بلغ 7,5% سنة 2011 و 1,9% سنة 2010. كما تباطأ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السداسي الأول من سنة 2011 بعد إقلاع جيد خلال سنة 2010 (3%). ويعزى هذا التباطؤ إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وإلى الآثار السلبية للأزمة اليابانية. ورغم ذلك، تظل توقعات النمو الاقتصادي الأمريكي، لسنة 2012، إيجابية، حيث ينتظر تسجيل نسبة نمو تقدر بنحو 7,8%.

وبالنسبة للدول الصاعدة والنامية، فبرغم تباطؤ نمو هذه البلدان إلا أنه سيظل قويا، بفضل دينامية الطلب الداخلي، حيث يتوقع أن يسجل 5,4% سنة 2012 بعد 6,2% سنة 2011 مقابل 7,3% سنة 2010. إلا أن وتيرة معدلات النمو تظل متباينة بين البلدان والجهات، حيث تعرف بلدان آسيا الصاعدة انتعاشا قويا، خصوصا الصين والهند.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتوقع تسجيل نمو بنسبة 3,2% سنة 2012 بعد 3,1% سنة 2011 و 4,3% سنة 2010. ومقابل التوقعات الضعيفة في البلدان المتضررة من الحراك السياسي والاجتماعي، ينتظر تسجيل تحسن في البلدان المصدرة للنفط والمعادن، وكذا في الاقتصادات المرنة نسبيا، والتي حققت إصلاحات مهمة في العقد الأخير، مثل المغرب.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، يناير 2012.

وبالموازاة مع هذه التطورات، سجل حجم الصادرات العالمية للسلع زيادة قدرها 14,5% سنة 2010، بعد انخفاض بنسبة 12% سنة 2009، وهي أعلى وتيرة منذ سنة 1950، وذلك بفضل انتعاش الاقتصاد العالمي وتوسيع شبكات التزويد. وفي المقابل، حققت الواردات العالمية من البضائع زيادة بنسبة 13,5%. ويتوقع أن يسجل حجم الصادرات العالمية زيادة متواضعة نسبيا سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010، بنحو 5,8%، وفقا لتوقعات منظمة التجارة العالمية.

وفي تقريره حول "الآفاق الاقتصادية العالمية"، الصادر في يناير 2012، يتوقع البنك الدولي أن ينمو حجم التجارة العالمية بحوالي 6,6% سنة 2011 و 4,7% سنة 2012، بعدما حقق ارتفاعا بنسبة 12,4% سنة 2010.

وفي ظل هذه الظروف، فإن استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي يظل مهددا بزيادة المخاطر التنافسية. ويتعلق الأمر بمخاطر تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، والتضييق المالي المفرط في الولايات المتحدة والتباطؤ السريع للنشاط الاقتصادي في الصين وغيرها من الأسواق الناشئة، والتقلبات في أسعار الصرف، والتحركات السياسية والاجتماعية في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولاحتواء هذه المخاطر، فقد تم تعزيز دور مجموعة العشرين "G 20" في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، باتخاذ التدابير الضرورية وبشكل منسق من أجل إرساء الاستقرار المالي واستعادة النمو الاقتصادي. كما وافق رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على تعزيز الانضباط المالي بشكل ملحوظ في منطقة الأورو. وفي يناير 2012 تم اعتماد ميثاق الاستقرار والنمو من قبل 25 دولة من أصل 27 التي تكون الاتحاد الأوروبي. وبالموازاة مع ذلك، واصل البنك المركزي الأوروبي توسيع سياسته النقدية لمواجهة المخاطر السلبية المرتبطة بالآثار السلبية للتقلبات المالية على النشاط الاقتصادي .

ورغم هذه التطورات، يبقى الانفتاح على الخارج خيارا استراتيجيا للمغرب من أجل تعزيز نموده التنموي. فقد أحرز المغرب في هذا الصدد، تقدما ملموسا في العديد من المجالات المدرجة في خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. كذلك هو الشأن بالنسبة لاتفاقيات التبادل الحر المبرمة بين المغرب وباقي الدول الأخرى .

فمنذ دخول اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا حيز التنفيذ في يناير 2006، ارتفع حجم الصادرات المغربية نحو تركيا بنسبة 30% كمتوسط سنوي ليسجل 2,9 مليار درهم سنة 2010. وساهمت اتفاقية أكادير في تقوية التبادل التجاري بين المغرب وتونس ومصر والأردن. ومن جهة أخرى، مكنت اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من تقوية

العلاقات التجارية والمالية بين البلدين، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 المورد الرابع والزربون الخامس للمغرب. وفيما يخص المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا، فقد ارتفع حجم هذه المبادلات بنسبة 15% كمتوسط سنوي منذ سنة 2005 ليسجل 28,4 مليار درهم سنة 2010، أي ما يمثل 6,4% المبادلات الخارجية للمغرب.

وبالنسبة لجاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد سنتين من الانخفاض، ارتبطا بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب انتعاشا خلال سنة 2010، حيث سجلت زيادة بنسبة 28% مقارنة مع سنة 2009 لتصل إلى 32,3 مليار درهم، وكانت الدول الأوروبية وراء هذه الزيادة. وعلى المستوى القطاعي، تبقى قطاعات الاتصالات والسياحة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتبقى آفاق استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بتطور النشاط الاقتصادي والمالي العالمي، وأساسا بخطط الاستثمار، خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للمغرب.

وقد أكد تقييم تموقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض المؤسسات الدولية خاصة منتدى الاقتصاد العالمي، والبنك الدولي، وكذا المؤسسة الأمريكية "هيريتاج" على أن الاقتصاد المغربي سجل تقدما ملحوظ. إلا أن هذه التقارير تشير إلى أن بعض الإكراهات تحول دون تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بضعف مرونة سوق الشغل، وحماية المستثمرين، والنفقات المتعلقة بأعمال البحث والتطوير.

## تعزيز ركائز النموذج التنموي المغربي

استطاع المغرب بفضل الأسس المتجددة لنموذجه التنموي من تعزيز مرونته ودعم إمكانيات نموه. فقد تمكن النموذج المغربي، الذي يجمع بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح المالي والإصلاحات الهيكلية العميقة، من الاستفادة من التجارب السابقة ومن المساهمة في نجاح برنامج الاستقرار الماكرو اقتصادي. وتعود أسس هذا النجاح إلى تحديث النسيج الإنتاجي، وتحقيق انضباط موازناتي ملائم، ومصدقية السياسة النقدية، إضافة إلى استقرار الإطار المؤسساتي والقانوني.

وقد أسفرت دينامية النمو، التي شهدتها النشاط الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عن تغييرات هيكلية ومساهمات متفاوتة لمختلف القطاعات في نمو الناتج الداخلي الخام. كما يظهر التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي تعزيز حصة قطاع الخدمات في النسيج الإنتاجي الوطني، ومساهمة كبيرة للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى تعزيز حصة قطاع خدمات الجيل الجديد على حساب "القطاعات التقليدية".

ويشير توزيع إجمالي القيمة المضافة حسب فروع الأنشطة الاقتصادية إلى هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 55,6% في المتوسط خلال الفترة 2000-2010. كما تسارعت وتيرة

نمو هذا القطاع من 3,1% في الفترة 1990-1999 إلى 4,8% خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2010.

وبالنسبة للقطاع الأول، فقد شهدت حصته تراجعاً بحوالي 2,3% نقاط مسجلة 17% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2010 مقابل 19,3% خلال التسعينيات. ومن حيث النمو، سجل هذا القطاع نمواً حقيقياً بنسبة 5,1% في المتوسط ما بين 2000 و2010 رغم الجفاف الذي عرفه موسماً 2005 و2007. أما بالنسبة لحصة القطاع الثاني، فقد تطورت في المتوسط من 28,2% ما بين 1990 و1999 إلى 27,3% ما بين 2000 و2010 أي بانخفاض طفيف بـ 0,9 نقطة. وارتفع معدل النمو الحقيقي لهذه الأنشطة من 2,1% سنوياً خلال الثمانينات إلى 3,1% ما بين 1990 و1999 وإلى 3,7% خلال 2000-2010.

مقابل التوجه الجيد لمكونات العرض، عرفت مختلف عناصر الطلب الداخلي دينامية مضطربة ما بين 2000-2010. وشكلت نفقات الاستهلاك النهائي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي مسجلة معدل نمو بلغ 4,1% في المتوسط خلال الفترة 2000-2010، وذلك بفضل دعم القدرة الشرائية نتيجة دينامية سوق الشغل، ورفع الأجور، وتخفيض الضريبة على الدخل، والتحكم في التضخم، والانخفاض التدريجي لآثار سنوات الجفاف على دخل الأسر. وسجل الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية من جهة نمواً سنوياً بلغ 3,6% ما بين 2000-2010 مقابل 2,1% ما بين 1990 و1999 و 5,3% خلال الفترة 1980-1989.

ومن جهة أخرى، فقد أظهر التكوين الخام للرأس المال الثابت، والذي يعتبر ثاني عنصر من حيث الأهمية في الطلب بعد الاستهلاك النهائي للأسر، دينامية غير مسبوقه، حيث تسارعت وتيرة نموه، منتقلة من 3,8% خلال التسعينيات إلى 6,4% ما بين 2000 و2010. وقد تحققت هذه الدينامية بفضل المجهودات المبذولة لدعم الاستثمارات العمومية في القطاعات الإستراتيجية كقطاع الاتصالات، والنقل الجوي والطرق وأنشطة الموانئ والتكوين والإسكان.

وعلى مستوى العمليات الجارية، وبعد تسجيل عجز متوسط بحوالي نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام خلال التسعينيات، سجل رصيد المبادلات الجارية فائضاً بحوالي 2,8% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2006 ليعود لمستوى التوازن سنة 2007. في حين سجل رصيد المبادلات الجارية ما بين 2008 و2010 عجزاً بمعدل متوسط يناهز 5% من

الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل 3,8% كمتوسط خلال الفترة 2000-2010. ويفسر هذا العجز بارتفاع واردات مواد الطاقة ومواد التجهيز وأنصاف المنتجات، وذلك ارتباطا بدينامية النشاط الاقتصادي الوطني.

وعلى مستوى الجهات، تظهر التطورات المسجلة أن الدينامية الجهوية الكبيرة ساهمت بشكل أساسي في التغييرات الهيكلية للاقتصاد المغربي، حيث عوضت هذه التغييرات التراجع النسبي لمساهمة بعض الجهات التي كانت في السابق المحرك الأساسي للإنتاج الوطني. ويتطلب توفير مصادر جديدة للنمو تقوية هذه الدينامية الجديدة وتنويع أكبر للجهاز الإنتاجي الوطني على المستويين المجالي والقطاعي.

ويبرز تحليل الناتج الداخلي الخام حسب الجهات خلال الفترة 1998-2009 تقدما لجهة الدار البيضاء-سطات متنوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة، ومراكش-آسفي ثم سوس-ماسة. غير أن تحليل وتيرة النمو حسب الجهات، يوضح أن الجهات الأقل مساهمة تبدو أكثر دينامية، مسجلة بذلك معدلات نمو تتجاوز معدل النمو الوطني (6,1%). وهي جهات الداخلة وادي الذهب والعيون الساقية الحمراء بمعدلات نمو 9% و8,5% على التوالي. بالإضافة إلى التركيز المجالي، فقد تم رصد تركيز قطاعي مرتبط بمؤهلات الجهات وخاصياتها وتركيباتها الديمغرافية، بالإضافة لمؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة للقطاع المالي، كما تأكد وباستمرار مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تسهيل المعاملات وتعبئة الادخار، وكذا توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات المنتجة. وهكذا، فقد سجل الادخار الوطني الخام سنة 2010 ارتفاعا قدر بنحو 6,3% ليصل إلى 235 مليار درهم، وذلك بعدما سجل انخفاضا بلغ 2,4% سنة 2009. ويرجع هذا الارتفاع في معظمه إلى تحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي ارتفعت بحوالي 7,8% لتصل إلى 54,1 مليار درهم مقابل انخفاض بحوالي 5,4% سنة 2009.

مواكبة للأداء الجيد للنشاط الاقتصادي الوطني، بلغ حجم القروض البنكية، التي منحت خلال سنة 2011، حوالي 686,4 مليار درهم مقابل 621,2 مليار درهم سنة 2010 و577,3 مليار درهم سنة 2009، أي بارتفاع بلغ 10,5% مقابل 7,6% سنة 2010 و9,7% سنة 2009. ويعزى نمو القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد إلى ارتفاع وتيرة مجموع فئات القروض، باستثناء قروض التجهيز، التي ارتفعت بحوالي 5,1% مقابل 16,9% سنة 2010.

وهكذا، فقد انعكس التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب في مجال التنمية الاقتصادية بشكل جيد على مؤشرات التنمية البشرية، ويتجلى ذلك في النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى أهداف الألفية للتنمية، بما فيها تلك المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة وتعميم التمدرس والولوج إلى الخدمات الصحية.

وقد مكن الأداء الاقتصادي الجيد وتعزيز الوضع الاجتماعي من تحسن مستوى عيش المواطنين، حيث ارتفع الدخل الوطني الخام للفرد الواحد من 14.387 درهما سنة 2000 إلى 25.333 درهما سنة 2010، وهو ما يوازي ارتفاعا بنسبة 5,7% كمتوسط سنوي. ونتيجة للتحسن الإجمالي لمستوى العيش، سجلت معدلات الفقر والهشاشة انخفاضا ملموسا بين سنتي 2001 و2007. وهكذا، انتقل معدل الفقر من 15,3% إلى 8,9% على الصعيد الوطني.

و قد سجل تحسن ملحوظ على مستوى معدلات التمدرس. وفيما يخص محاربة الأمية، مكنت الجهود المبذولة في هذا المجال من تراجع ملحوظ لنسبة الأمية عند الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم عشر سنوات، لتستقر حاليا عند 30%.

كما سجل تحسن في الولوج إلى العلاجات، خاصة فيما يتعلق بوفيات الرضع والأمهات عند الولادة، حيث انخفضت مؤشراتها بشكل ملحوظ. وهكذا، سجل معدل وفيات الرضع (أقل من سنة واحدة) انخفاضا مهما خلال الخمس سنوات الأخيرة ليصل إلى 30 لكل ألف ولادة حية سنة 2010، كما انخفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بنسبة 50%، خلال الخمس سنوات الماضية، ليصل إلى 112 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية سنة 2010.

بالنسبة للشغل، مكنت التطورات الاقتصادية من تقليص معدل البطالة إلى أقل من 9% (8,9% سنة 2011) خلال السنوات الأخيرة، في سياق يتسم بتواصل المنحى التصاعدي لعدد السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق. بالمقابل، مكن تنويع إنتاجية الاقتصاد المغربي من توفير فرص شغل جديدة في قطاعات جديدة ناشئة وفي قطاع البناء والأشغال العمومية... غير أن تحليل اختلالات سوق الشغل لا زال يطرح ثلاثة أنواع من إشكاليات البطالة بالمغرب : بطالة غياب الملاءمة الكمية وبطالة ناجمة عن غياب الملاءمة النوعية وبطالة اختلالية.

وفي هذه الظروف، يظل نجاح النموذج التنموي المغربي رهينا بدعم الجانب المؤسساتي، الذي يشكل تأهيله فرصة لتحقيق نقاط نمو مهمة من شأنها أن تمكن من توفير فرص الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية. وقد جاءت المراجعة الدستورية، من خلال استفتاء يوليوز 2011،

كنتويج لمسلسل الإصلحات المؤسسلاتية والقانونية الذي التزمت به المملكة في السنوات الأخيرة. ويؤكد الدستور المغربي الجديد على العمل بمبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا وإعطاء الأولوية لتخليق الحياة العامة ودعم آليات الحكامة الجيدة. ولمواكبة دينامية هذه الإصلحات، تم الشروع في مراجعة القانون التنظيمي للمالية باعتباره آلية أساسية لتعزيز دور الميزانية في مواكبة وتنفيذ الإصلحات الهيكلية مع مواصلة الجهود الرامية لتعزيز قوة الإطار الماكرو اقتصادي.

## السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية

أظهر المغرب قدرة كبيرة على امتصاص الصدمات الخارجية، خلال سنوات الأزمة الاقتصادية، بفضل التركيبة الجديدة للفروع الإنتاجية والتي تميزت بإعادة توزيع مساهمات القطاعات الاقتصادية في النمو والتشغيل والاستثمار. ويرجع صمود الاقتصاد الوطني كذلك إلى التوزيع الجغرافي الجديد للنمو، وكذا بروز مؤهلات جهوية جديدة مدعومة بالمخططات القطاعية.

وهكذا، التزمت الحكومة الجديدة بتسريع وتعزيز تنفيذ مختلف البرامج القطاعية والتي من شأنها إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد المغربي. ويهدف هذا الالتزام الحكومي إلى مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وضامن للتوزيع العادل لثمار النمو. وفي هذا الصدد، فقد أقدم المغرب على تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية القائمة على استهداف طموح للقطاعات الموجهة نحو التصدير، والتي يتوفر فيها على إمكانات تنافسية، وذلك لتحفيز النمو، وإعادة تموقع القطاعات المهيكلة ذات الإمكانيات العالية، والحد من تدهور العجز التجاري.

وفي هذا السياق، حقق قطاع الصيد البحري تقدما ملموسا في تنفيذ مخطط " أليوتيس " بعد سنة ونصف من الانطلاقة الفعلية لهذه الإستراتيجية. كما تم تفعيل مجموعة أخرى من الإجراءات تتعلق أساسا ببلورة نسخة جديدة لبرنامج إبحار خلال شهر ماي 2011 .

وفيما يخص القطاع الصناعي، بدأت تبرز الآثار الإيجابية للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي على الصناعة الوطنية بعد مضي سنتين عن انطلاقه، كما يؤكد ذلك تطور الصادرات والتشغيل بقطاعات المهن العالمية للمغرب التي تشكل أهم محور للإستراتيجية الصناعية الجديدة. ويشير التوزيع القطاعي إلى ارتفاع صادرات قطاع السيارات بنسبة 50% أي بفائض تجاوز 6,3 مليار درهم متبوعا بقطاع صناعة الطائرات (38%+)، وترحيل الخدمات (29%+) والإلكترونيك (24%+). وفيما يتعلق بمجال التشغيل، خلال سنة 2010، فقد خلق قطاع



السيارات ما يزيد عن 8.300 منصب متبوعا بقطاع ترحيل الخدمات بحوالي 4.000 منصب (10%+) والإلكترونيك بحوالي 1.700 منصب شغل جديد (23%+).

كما عادت صادرات النسيج والألبسة لتستأنف نموها مسجلة ارتفاعا بنسبة 3,6% سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009. وتعزز هذا الانتعاش عند متم 2011 بارتفاع قيمته 4,6% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية مستفيدا من ترسانة من الإجراءات المتخذة في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي .

كذلك، ومن أجل تعزيز ريادة المكتب الشريف للفوسفاط على مستوى السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته، تم اعتماد إستراتيجية في إطار المخطط التنموي الشامل لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط للفترة ما بين 2010-2020.

كما وضعت السلطات العمومية خارطة طريق "رؤية 2020" لتنمية القطاع السياحي بالمغرب بغرض استثمار مكتسيات «رؤية 2010». وتهدف هذه الإستراتيجية إلى مضاعفة عدد السياح بهدف الوصول إلى أكثر من 18 مليون سائح وهو ما سيمكن من تصنيف المغرب من بين العشرين وجهة سياحية المحتملة للصدارة في العالم.

ونظرا لأهمية مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحظى القطاعات الموجهة نحو السوق الداخلية (الفلاحة والسكن والتجارة الداخلية) بمكانة متميزة في مسلسل الإصلاحات القطاعية المتخذة من طرف السلطات العمومية.

فيما يخص القطاع الفلاحي، عرفت الإستراتيجية الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر، منذ انطلاقتها سنة 2008، تسارعا في تنفيذ مختلف المشاريع المسطرة، خاصة إعادة الهيكلة المؤسساتية، وإدماج سلسلة القيمة، وتعديل نظام الحوافز الفلاحية، وترشيد استخدام عوامل الإنتاج، وإدراج كافة مكونات القطاع في عملية التنمية، وتعزيز التنمية الفلاحية الجهوية.

وبالنسبة للسكن، وبعد تقدم غير مسبوق خلال الفترة 2003-2008، سجل قطاع العقار خلال سنتي 2009 و2010 تباطؤا في نشاطه، مما دفع بالسلطات العمومية، سنة 2010، إلى وضع برنامج لإنعاش قطاع العقار خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2020.

وقد شهدت سنة 2011 الانطلاق الفعلي لمخطط الإنعاش 2010-2020، وقد تميزت هذه السنة بالتطور الايجابي للمؤشرات الرئيسية لهذا القطاع، كما يؤكد ذلك تزايد مبيعات الإسمنت بنسبة 10,7% والقروض العقارية بنسبة 10,1% عند متم سنة 2011.

ولدعم التجارة الداخلية، تم وضع جيل جديد من الإجراءات لمواكبة مخطط رواج من أجل تقويم الاختلالات التي تعيق تطورها بالمغرب .

وبهدف مواكبة التنمية القطاعية، أطلقت السلطات العمومية مشاريع كبرى للبنية التحتية في عدة جهات من المغرب، خصوصا في قطاعات اللوجستيك والنقل والطاقة والمياه والاتصالات التي تظل عاملا أساسيا للحد من الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، إضافة إلى تعزيز التبادل التجاري والتكامل الجهوي.

وفي نفس السياق، يتخذ البرنامج الحكومي من إنعاش القطاع المالي أولوية مركزية لدوره الحيوي في تمويل الاقتصاد المنتج وتنمية الادخار الوطني. وفي هذا الإطار، تنوي الحكومة تقوية الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي خلال السنتين السابقتين والتي همت على الخصوص تدابير لتنمية الادخار على المدى البعيد ومأسسة معاملة تفضيلية لصالح الشركات التي تحمل ترخيصا لممارسة نشاطها داخل المركز المالي للدار البيضاء، وكذا مواصلة إصلاحات سوق الراساميل.

أما على المستوى الاجتماعي، وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، تم اتخاذ عدة تدابير قصد:

- تحسين القدرة الشرائية للمواطنين: من خلال مجموعة من الإجراءات، خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2010، وذلك أثناء مختلف جولات الحوار الاجتماعي، والتي همت على الخصوص إعادة تنظيم الضريبة على الدخل، ورفع الحصة السنوية من الترقية في الرتبة من 25% إلى 28% وإعادة تصنيف الموظفين الذين تتراوح سلالهم الأجر لديهم ما بين 1 إلى 4 إلى السلم 5، وكذا رفع الحد الأدنى للمعاش من 500 إلى 600 درهم شهريا، وزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 10% في شريحتين...؛

- ضمان الشغل اللائق: عبر تنفيذ تدابير جديدة والتفكير في سياسة متجددة، التي تشمل مختلف الشركاء. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ إجراءات للتكوين والإدماج لصالح الشباب وهما : عقد الإدماج وعقد الإدماج المهني ؛

- تحسين حكمة النظام التربوي الوطني: حيث تم إطلاق مشروع تحديث نظام الحكامة لمشاريع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي في أبريل 2010. ويستند هذا المشروع على الانتقال إلى حكمة لامركزية مع نظام متكامل وفعال للمعلومات والتخطيط والتدبير؛

- ضمان ولوج أفضل للخدمات الصحية: في إطار تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي 2008-2012، الذي يعتبر من أولوياته الحد من تسارع وفيات الأمهات، وتحسين فرص الحصول

على الأدوية من خلال خفض تكاليفها وترشيد استخدامها. كما التزمت الحكومة بمواصلة الجهود لتعميم نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وإحداث نظام للتغطية الصحية لفائدة طلبة التعليم العالي.

## المالية العمومية

مكن الاختيار الطوعي لسياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار والتنمية ودعم القدرة الشرائية، في ظرفية اتسمت بصدمات خارجية قوية ومكلفة، المغرب من الحفاظ على استمرارية معدل نموه وتحسين تنقيطه على المستوى العالمي، رغم انعكاس ارتفاع أسعار المواد الأولية على كلفة المقاصة وبالتالي على العجز الميزناتي .

ويتضح من خلال قراءة تطور المالية العمومية، مواصلة التوطيد الميزناتي نتيجة دينامية الموارد والتحكم في المصاريف دون احتساب نفقات المقاصة. فقد سجلت المداخيل الجبائية ارتفاعا بنسبة 2,1% خلال سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لنمو الضرائب غير المباشرة التي أصبحت مساهمتها إيجابية بلغت 5,7%، والتي وازنت انخفاض الضرائب المباشرة التي كانت مساهمتها سلبية بنسبة 4,5%. ومن جهتها، ارتفعت مساهمة رسوم التسجيل والتنبر، وكذا الرسوم الجمركية، خلال الفترة بين 2009 و2010، من 0,6% إلى 0,6% ومن 1,1% إلى 0,3% على التوالي.

عموما، يعزى تحسن مداخل الدولة إلى تطور القواعد الضريبية (استهلاك الأسر والواردات). ويفسر أيضا بتصحيح أسعار الأصول العقارية، وكذا بارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى الخصوص منها أسعار المنتجات النفطية .

وبالنسبة للنفقات، تعزى الزيادة المهمة المسجلة، خلال سنة 2010، إلى الارتفاع الحاد لأسعار المنتجات الطاقية في السوق العالمية. وقد نتج عن ذلك ارتفاع في النفقات العادية بنسبة 5,9% مقارنة مع سنة 2009. وقد شكلت هذه النفقات نسبة 21,1% من الناتج الداخلي الخام، أي بارتفاع بلغ 0,3 نقطة مقارنة مع السنة الفارطة، أي نفس المستوى الذي سجل خلال سنة 2007.

وتتسم بنية النفقات العادية بأهمية النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات، حيث شكلت هذه الأخيرة 72,8% من إجمالي النفقات العادية خلال سنة 2010 مقابل 74% في سنة 2007. وقد شهدت حصة كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام منحنى تصاعديا حيث انتقلت من 11% في بداية العقد إلى 11,7% في سنة 2005. وقد اتخذ هذا التوجه منحنى معاكس

في وقت لاحق، ارتباطا من جهة، بالجهود المبذولة كعدم تعويض المناصب الشاغرة نتيجة التقاعد، والمغادرة الطوعية للتقاعد، وإلغاء التوظيف في السلام الدنيا...ومن جهة أخرى، بتسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني. وهكذا، بلغت هذه النسبة 10,3% من الناتج الداخلي الخام عند نهاية سنة 2010 .

أما بالنسبة لتكاليف فوائد الدين، فقد عرفت انخفاضا ملحوظا على مدى العقد الماضي، ارتباطا بانخفاض حجم المديونية العمومية المباشرة وانخفاض أسعار الفائدة، حيث بلغت 2,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 مقابل 4,4% سنة 2001.

ولا تزال نفقات المقاصة تثقل كاهل ميزانية الدولة وتبقى حساسة تجاه الصدمات الخارجية. فقد ارتفعت هذه التكاليف بنسبة 107,5% سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009، كما ارتفعت حصتها في ميزانية الدولة من 6,5% إلى 12,8% سنة 2010. وقد شكلت هذه النفقات ما يناهز 3,4% من الناتج الداخلي الخام أي بزيادة 1,7 نقطة بالمقارنة مع سنة 2009.

كما عرفت نفقات الاستثمار معدل نمو سنوي بلغ 9% بين سنتي 2001 و2010، مما أدى إلى ارتفاع حصتها في الميزانية من 18,3% سنة 2001 إلى 21,6% سنة 2010. ومنذ سنة 2006، تدعم مجهود الاستثمار بشكل ملحوظ حيث ارتفعت حصة الاستثمار في الناتج الداخلي الخام إلى 5,8% في سنة 2010 مقابل 4,3% في بداية العقد الحالي.

وقد أفرزت هذه التطورات، خلال العقد الأخير، تراجعاً في عجز الميزانية الذي انتقل من 3,4% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2001 و2005 إلى 1,5% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2006-2010، كما تم تحقيق فوائض مالية خلال سنتي 2007 و2008 (0,6% و0,4% من الناتج الداخلي الخام على التوالي). أما في سنة 2010، فقد عرفت المالية العمومية عجزاً بلغ 4,7% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2,2% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2009. وباعتبار متأخرات أداء بقيمة 6,9 مليار درهم مقارنة مع نهاية سنة 2009، فقد بلغت حاجيات الخزينة من التمويل 28,9 مليار درهم مقابل 18,5 مليار درهم خلال السنة التي سبقتها .

وفيما يخص تنفيذ قانون المالية لسنة 2011، فقد فاقت العائدات الجبائية توقعات قانون المالية بحوالي 4,7 مليار درهم، حيث ارتفعت مداخيل الضريبة على الشركات ومداخيل

الضريبة على الدخل بنسبة 14,6% و 2,2% على التوالي مقارنة مع سنة 2010. كما ارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة (باستثناء الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية) بنسبة 10,2% مقارنة مع سنة 2010. بينما انخفضت الرسوم الجمركية بنسبة 16% مقارنة مع 2010 حيث بلغت 10,3 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض بالخصوص إلى تأثير التفكيك الجمركي واتفاقيات التبادل الحر. في المقابل، سجلت مداخيل حقوق التسجيل والتبتر 10,6 مليار درهم، وهو ما يمثل مستوى التوقعات الأولية لقانون المالية 2011، بارتفاع بلغ 5,8% مقارنة مع سنة 2010.

وبالموازاة مع ذلك، بلغت النفقات العادية، دون احتساب صندوق دعم الأسعار، عند نهاية السنة المالية 2011، حوالي 193,1 مليار درهم، أي بزيادة 29,8 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع نفقات المقاصة. فمن حيث مكونات النفقات العادية، بلغت نفقات السلع والخدمات حوالي 126,5 مليار درهم سنة 2011، أي بانخفاض بلغ 2,5 مليار درهم مقارنة مع توقعات القانون المالي لسنة 2011. وبلغت تكاليف النفقات الأخرى للسلع والخدمات 37,9 مليار درهم، وهو ما ساهم في توفير 5,7 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2011، وذلك نتيجة لانخفاض نفقات السلع والخدمات بنسبة 11,7%.

وفيما يخص نفقات المقاصة، فقد بلغت 48,8 مليار درهم بزيادة 79,6% مقارنة مع 2010 خصوصا في ظل ارتفاع أسعار النفط. في حين قدرت مصاريف الاستثمارات العمومية بحوالي 167,3 مليار درهم بالنسبة للسنة المالية 2011.

وأخذا بعين الاعتبار فائض الحسابات الخاصة للخزينة بحوالي 7,9 مليار درهم، فقد ترجم تنفيذ كل من الموارد والنفقات خلال 2011 بعجز ميزانتي بلغ 50,7 مليار درهم، أو ما يمثل 6,1% من الناتج الداخلي الخام مقابل 3,5% كما كان متوقعا. لكن، دون احتساب نفقات المقاصة، لا يمثل هذا العجز سوى 0,2% من الناتج الداخلي الخام.

وبالنسبة لمشروع قانون المالية 2012، فهو يتميز على الرغم من إعداده في ظرفية استثنائية، بطموحه وتنفيذ الإجراءات الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد. وتسعى الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية 2012، إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المؤسساتية وتفعيل مبادئ وآليات الحكامة الرشيدة المنصوص عليها في الدستور الجديد وتوطيد أسس نمو قوي مستدام في

إطار ماکرو اقتصادي مستقر، وكذا تحسين ولوج المواطنين إلى الخدمات والمرافق الأساسية في إطار سياسة اجتماعية تضامنية.

وتظل توقعات النمو الاقتصادي بالمغرب إيجابية على العموم خلال سنة 2012. ويعزى ذلك أساساً للقدر المتميزة على الصمود التي أبان عنها الاقتصاد المغربي مقارنة مع باقي دول محيطه الإقليمي نتيجة انتعاش الطلب الداخلي والاستمرار في إنجاز الورشات الكبرى ومواصلة الإصلاحات.

وبالنظر إلى نمو الاقتصاد العالمي بوثيرة أبطأ في سنة 2012 (3,3% مقابل 3,8% سنة 2011)، وتطور حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات خلال سنة 2012 بوثيرة معتدلة تقدر بنحو 3,8% بعد 6,9% سنة 2011، وعلى أساس سعر متوسط للنفط الخام يناهز 100 دولاراً للبرميل الواحد وسعر الغاز بحوالي 780 دولاراً للطن، وسعر الصرف في حدود 1,4 دولار للأورو الواحد، سيسجل الاقتصاد الوطني نمواً، بأسعار السنة الفارطة، بنسبة 4,2% خلال سنة 2012 بعد 4,8% خلال سنة 2011. ويعزى هذا النمو إلى تطور الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، الذي من المتوقع أن يسجل تحسناً بنسبة 4,6%، وكذا إلى تزايد القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 1,7% خلال سنة 2012 بعد 4,2% سنة 2011.

ولمواكبة المشاريع المهيكلية والسياسات القطاعية، سيتم تعزيز الجهود المتعلقة بالاستثمار العمومي على مستوى مشروع قانون المالية 2012، ليصل إلى 188,3 مليار درهم، أي بزيادة 27 مليار درهم مقارنة مع 2011.

وسيتواصل دعم استهلاك الأسر في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2012، على إثر الجهود المبذولة في إطار الحوار الاجتماعي لتحسين دخل المواطنين والمحافظة على قدرتهم الشرائية، وذلك عبر الرفع من الأجور وتحسين شروط ترقية الموظفين. كما سيتم تخصيص 32,5 مليار درهم لنفقات المقاصة برسم سنة 2012 (بما في ذلك صندوق دعم الأسعار).

وبالنظر لرغبة السلطات العمومية في تنمية وتطوير العمل الاجتماعي، جاء مشروع القانون المالي لسنة 2012 بإجراء أساسي يتمثل في إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي. وفي إطار التضامن الوطني، سيتم تمويل هذا الصندوق بمساهمات الشركات التي تخضع للضريبة على الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي السنوي 200 مليون درهم، وبمساهمة صندوق التضامن لشركات التأمين وبايرادات الزيادة في الضريبة الداخلية على التبغ. وهكذا، فإن هذا الصندوق مدعو للمساهمة في تمويل نظام المساعدة الطبية لفائدة

المعوزين (RAME D) ، ومساعدة الأشخاص المعاقين ومحاربة الهدر المدرسي (برنامج تيسير، توزيع الأدوات المدرسية...).

وباعتباره أحد العناصر الرئيسية للسياسة الاجتماعية الحالية، سيستفيد قطاع السكن من تعزيز مداخل صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري. وفي هذا الإطار، سيتم تعزيز هذا الصندوق من خلال رفع الرسم الخاص المفروض على الاسمنت من 0,10 درهم للكيلوغرام إلى 0,15 درهم للكيلوغرام. وسيتم تخصيص 65% من هذه المداخل لبرنامج القضاء على مدن الصفيح بما في ذلك البرنامج الخاص بالجنوب .

كما يهدف مشروع القانون المالي لسنة 2012 إلى إنعاش الشغل من خلال إحداث 26.204 منصب شغل وتنفيذ إجراءات أساسيين بهدف تكوين وإدماج الشباب في سوق الشغل. ويتعلق الأمر بعقد الإدماج وعقد الإدماج المهني.

إن الاختيارات التي تم اعتمادها فيما يخص السياسة المالية لسنة 2012 تضع المالية العمومية، على المدى المتوسط، في مسار مناسب رغم الظرفية الدولية الصعبة التي تطور فيها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة. في ظل هذه الظروف، سيصل عجز الميزانية الناتج عن التطورات المرتقبة للمداخل والنفقات برسم سنة 2012 إلى 5% من الناتج الداخلي الخام بعد 6,1% سنة 2011.